حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧٦) ٢٠١٥/٠١/٢٥ م | www.al-badeel.org | Issue (176) 25/01/2015

«القاهرة» طبخة بحص لمعارضة تسكر بزبيبة

حسام ميرو

تعتقد أطراف سياسية سورية معارضة بأنها قادرة على اختراع مسار للحل على إيقاع إيماءات روسية، أو مبادرة أممية (مبادرة دي ميستورا)، أو اعتماداً على تنامي الرغبة الدولية في مكافحة الإرهاب، لا سيما أن هذا الإرهاب عاد ليضرب الغرب في عقر داره، وهو ما صعّد من الدعوات إلى تعاون دولي مكثف في مجال مكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة، ومن هنا فإن البعض في معارضتنا يرى وجود إمكانية تجميع عدة نقاط قوة تسهم في دفع عجلة الحل السياسي في سورية.

شكّلت هيئة التنسيق الرحال إلى القاهرة في ظل هذه القراءة، وهي تحاول أن تلعب دوراً محورياً في حل تفاوضي يفضي إلى مرحلة انتقالية، كما أنها تركت الباب مفتوحاً تجاه مؤتمر موسكو، حيث سمحت لأعضائها بالذهاب كشخصيات وطنية، وليس تحت اسم الهيئة، وفي كلا الحالتين كانت الهيئة تتحرك وفقاً لقراءة سياسية خاصة بها، بعيداً عن التشاور الجدي مع أطراف المعارضة الأخرى، وهو ما كان يستلزم على الأقل عملاً دؤوباً وصامتاً، لكن هذا لم يحصل، وهو أمر ليس مستغرباً بطبيعة الحال في عموم العمل السوري المعارض.

إن الأمر الذي لا تريد المعارضة السورية الاعتراف به هو أنها لم تعد (بصيغتها الراهنة) ذات شأن في صنع الحل السياسي، فالمسألة السورية أصبحت مسألة إقليمية ودولية بامتياز، وتتقاطع فيها جملة من المتناقضات التي تفوق قدرة السوريين على التعامل معها بأدواتهم القاصرة، وأن الدور الذي يمكن لهم أن يلعبوه هو خدمة سياسات الآخرين، وليس تحقيق المصالح الوطنية، فقد باتت حالة ضعف المعارضة السورية أقل من أن يعوّل عليها في تحقيق تلك المصالح.

هل كان مفيداً الذهاب إلى القاهرة بالصيغة التي تمّت؟ . قطعاً لم تكن الرحلة إلى القاهرة في خدمة الحل السياسي الذي ينشده المشاركون في المؤتمر، فقد أكل السوريون طبخات بحص كثيرة، وكل طبخة بحص إضافية تزيد من حالة انعدام الثقة بين أهل السياسة، كما تزيد حالة انعدام ثقة السوريين بسياسييهم، وهو ما فعله مؤتمر القاهرة، وكان بالإمكان، لو كان المطلوب فعلياً إنجاح رأب الصدع بين المكونات السورية المعارضة، أن تكون حالة الحوار بين هذه المكونات حالة مستمرة، وغير خاضعة لاعتبارات خارجية، أو لمناسبات ظرفية، سرعان ما يتضح أنها غير جديرة بتقديم شيء للسوريين، سوى أنها تزيدهم إحباطاً.

ماذا تمتلك هيئة التنسيق (لوحدها) من أوراق في ظل تحول سورية إلى صراع بين قوى عسكرية؟ وهل تعتقد الهيئة أنها قادرة على إلزام فصائل عسكرية برؤيتها للحل؟، وإذا كان الجواب أن لا الهيئة ولا غيرها من القوى التي شاركت في القاهرة قادرة ضمن المعطيات الراهنة أن تكون مظلة للقرار العسكري المعارض فما الذي بوسعها أن تقدمه للنظام السوري كي تجلس معه على طاولة التفاوض؟.

إن خفة المعارضة السورية، والتي يسكر بعضها من زبيبة كما يقال في المثل الدارج، حوّلت هذه المعارضة إلى جزء من المشكلة الوطنية السورية، فقد باتت ترى المسألة السورية بدلالتها هي، وبدلالة رؤيتها (القاصرة)، وبدلالة مناكفاتها السياسية، وبدلالة المكانة التي يوحي لها الآخرون بأنها تمتلكها، وكل ذلك يتناقض مع إمكانية بناء رؤية سياسية مطابقة لاحتياجات الواقع السوري كما هو، وليس كما ترغب هذه الكتلة أو تلك برؤيته.

لقد بات لزاماً على القوى السياسية السورية أن تفتح بينها حواراً جدياً، يبتعد عن ضرورة المناسبات الطارئة، وأن يكون هذا الحوار بدلالة وطنية سورية، وليس نتاج رغبات إقليمية أو دولية، وهو ما سيعطيه زخمه الشعبي، ويدفع الناس للتجمع من حوله، ومنحه ثقتهم.

إن من يتوقع حلاً سياسياً قريباً هو واهم بكل تأكيد، ولا يقرأ الواقع الراهن، وإذا كان الحل السياسي مطلوباً فهذا لا يعني أن يأتي الحل السياسي كيفما اتفق، فكل الطبخات السريعة للحلول السياسية أنتجت وقائع أكثر كارثية من ذي قبل، وأوجدت سلاماً ما بعده سلام، ولنا في التجربة العراقية خير مثال، فقد طبخ الأمريكان حلاً سياسياً تحت مسمى الديمقراطية التوافقية، لكنه أنتج عراقاً فاشلاً، يمضي نحو الفوضى العارمة بخطة متسارعة.

تسجيل واقعات الزواج والولادة والوفيات وحصر الإرث

مشكلة الأسناد الرسمية في مناطق تنظيم «الدولة الإسلامية»

عصام عطا الله

أحد المتحاكمين في قضية مرفوعة للمحكمة الإسلاميّة

يعتقد الكثيرون أنّ معاناة المواطنين السوريين في مناطق تنظيم الدولة الإسلامية تقتصر على الجانب الأمني، والقبضة الحديدية، والقوانين الصارمة القاسية التي تحكم بها، وغاب عنهم المعاناة في (الأسناد الرسمية)، فالتنظيم يسعى لبناء دولته ومؤسساته غير معترف بشيء اسمه سورية، فأغلقت المحاكم التي كانت تسيّر أمور المواطنين، وآخرها محاكم منبج التي كانت وجهة لكامل الريف الحلبي، والرقة، والنازحين، لتثبيت عقود الزواج، وتسجيل الأطفال، وغيرهما من الخدمات.

يقول أبو عمر ناشط متطوع في حقوق الإنسان في ريف حلب الشرقي: "لا يكتفي التنظيم بتجاهل الحكومة السورية، بل يعمل على محو كل ما يشير ويدل على نفوذ أو أثر ما للجمهورية السورية" فالتنظيم لا يعترف بالمؤسسات الرسمية حتى الخدمية منها، يتابع أبو عمر: " التنظيم يحرّم أي تعامل مع النظام، بما في ذلك الدراسة في الجامعات السورية، ومؤخراً قامت حواجزه بتمزيق دفاتر خدمة العلم، باعتبار ذلك موالاة للكفار" وأدى هذا العمل لحرمان كثير من الطلاب من إكمال تعليمهم الجامعي في مختلف مراحله.

ومعاناة الأوراق الرسمية الثبوتية تبدأ مع الأسرة قبل ولادة أبنائها ولا تنتهي بالوفاة، فلم يعد بإمكان غالبية السوريين تثبيت عقود الزواج، فقد أغلق التنظيم كافة الدوائر المدنية والمحاكم التي تدير وتشرف على الأحوال الشخصية، كما أنّ مخاطر التوجه لمناطق النظام، والأعباء المالية تقف عائقاً دون السفر لمناطق النظام، يقول سمير مدرس في مدينة منبج: " تثبيت عقد الزواج في مناطق النظام يعرضنا لمخاطر السحب للتجنيد الإلزامي أو خدمة الاحتياط، وبالتالي فإنّه يندر أنّ يتم تثبيت عقد زواج في الفترة الأخيرة" واضطر الأهالي لتثبيت عقود الزواج في محاكم التنظيم لضمان حقوق بناتهم.

وينسحب الأمر إلى واقعات الولادة، فبعد أنْ كانت عملية تسجيل الحالة تكلف 25 ل س عبر أقل من ساعة، باتت تكلف آلاف الليرات عدا المشاق، يقول عمار (في الأربعين من عمره) من مدينة الباب: " لم أقم بتسجيل آخر ولدين، لأن تسجيلهم يتطلب السفر ثماني ساعات ذهاباً ومثلها إياباً، وأحياناً تتعرقل الأمور، ناهيك عن المذلات والإهانات سواء من حواجز النظام أو التنظيم" وتكون صدمة المواطن كبيرة عندما يصل لمناطق النظام ويفاجأ بتعطل الشبكة، وبالتالي ذهاب جهده وماله هدراً.

ولا تختلف واقعات الوفاة شيئاً عن واقعات الولادة، بل أكثر سوءاً بما يعلق بمعاملات حصر الإرث وحقوق الزوجة أو الزوج أو العائلة، يقول المحامي ناصر : "فعلياً لا يوجد حصر إرث نظامي، فمحاكم حلب المدينة غير مختصة بقضايا الريف، وهناك آلاف القضايا المرحّلة والمؤجلة، ولا سيما أنّ حالات الوفاة والاختفاء تضاعفت، ما يتطلب مستقبلاً جهوداً أمنية ومدنية وقضائية جبارة لحل مشاكل الإرث والحقوق المتعلقة بالوفاة".

وبات قسم كبير من السوريين غير قادر على إثبات شخصيته، فليس بالإمكان استصدار بطاقة شخصية أو جواز سفر، لأنّ استخراجهما يتطلب البصم والحضور الشخصي، وذلك غير متاح لأسباب عدة، يقول المدرس عدنان من مدينة منبج: " كنا نخشى صحبة أولادنا لاستخراج الهوية فنرسل معهم أمهاتهم، أمّا الآن فالتنظيم يمنع سفر النساء، وبالتالي نضطر لدفع مبالغ باهظة لمسيري المعاملات لقضاء حوائجنا" فلكل مرحلة عمرية همومها الخاصة بالأوراق الرسمية، فالشباب حتى سن 45 بات من شبه المستحيل الحصول على جواز سفر، فالتنظيم يمنع سفر الشباب أولاً لمناطق النظام بدعوى حمايتهم من السوق لخدمة الاحتياط، يقول محمد خير طالب جامعي: "جواز السفر يكلف نظرياً ما لا يزيد عن 6 آلاف ليرة سورية، لكن الواقع غير ذلك، فأنت بحاجة لدفع رسوم وكفالة في شعبة التجنيد، وإذا كنت مطلوباً للاحتياط فأنت أمام كارثة من نوع آخر" وهذا ما دفع معظم الأهالي إلى الاستعانة بسماسرة في كل الأمور السابقة، وهنا يتعرض المواطن للابتزاز حيناً، وللخداع حيناً آخر.

معظم من يحترف مهنة تسيير المعاملات والسمسرة حالياً يستغلون المواطنين، ويستنزفون جيوبهم، فغالباً ما يدفع المواطن عشرات الأضعاف ثمناً لأية معاملة، يقول نادر صاحب محل تجاري في ريف حلب: "دفعت لمسير المعاملات 1500 ليرة من أجل تسجيل واقعة ولادة، ولكن بعد أن أعطيته البطاقة العائلية بدأ يتذرع بحجج كثيرة، ويؤجلني أكثر من مرة حتى سحب مني مبلغ 6000 ألاف ليرة عداً ونقداً" فالمواطن أسير ومكبل ولا يستطيع أن يفعل شيئاً.

ويعد الابتزاز المالي هيناً أمام عمليات الخداع والنصب والاحتيال، فبعد أن يدفع المواطن مبلغ 1500 دولار ثمناً لجواز سفر يكلف بالأحوال الطبيعية 30 دولاراً يفاجأ بأنّ الجواز مزور، ولا يستطيع أن يراجع أحداً أو يشتكي، يقول المحامي عمران من ريف حلب" أصبحت مهنة التزوير رائجة في سورية، فالمزورون يبدؤون معك من إخراج القيد مروراً بعقود الزواج والبطاقات الشخصية، وليس انتهاء بجوازات السفر والشهادات الجامعية".

والغريب أنّ تنظيم الدولة الإسلامية الذي ضيق وحارب المواطن في هذا المعترك يضطر للقبول بهذه المستندات في كثير من الأحيان، فما أن يرتكب المواطن مخالفة ما لقوانين التنظيم حتى يبادر التنظيم لحجز البطاقة الشخصية حتى يضطر لمراجعتهم، يقول المحامي عمران: "التنظيم الذي لا يعترف بالدولة السورية لا يعطينا إيصالات الخبز وأسطوانات الغاز إلا بموجب البطاقة العائلية" فالتنظيم يحارب ويضيق دون أن يوجد للمواطن البديل.

أما الحقوق المالية فلها مرارة خاصة، فعقود البيع والشراء تعتمد على الثقة بين الطرفين، وكثيراً ما تحصل عمليات نصب واحتيال، فيباع العقار أحياناً أكثر من مرة لأن المشتري الأول لا يستطيع تحويل ملكية العقار لنفسه، ويحاول بعض الناس تثبيت العقد في محاكم حلب عبر عقد خارجي، يوضح المحامي ناصر : "في الحقيقة هذا التثبيت غير مجدٍ لأنّ محاكم حلب غير مختصة بالريف، ويتمّ الأمر بتوكيل البائع والمشتري محاميين، ويقر محامي البائع بالبيع، ولكنه بيع غير كامل، لأنه غير مستند إلى أوراق ثبوتية" وسيؤدي هذا لكثرة النزاعات والمشاكل التي يُرحّل قسم كبير منها لما بعد انتهاء الأزمة.

يهدف التنظيم لإلغاء كل ما يمت للدولة السورية، وبناء دولته الخاصة (الدولة الإسلامية) فهذه إحدى طرق دمج وصهر المهاجرين العرب والأجانب في الدولة الناشئة، لكنّ هذه الخطوات والإجراءات تركت أثراً سيئاً في نفوس المواطنين الرافضين لهذه الإجراءات والمتمسكين بالدولة السورية، يقول أبو حيان: "خرج الشعب بثورته لإسقاط النظام الأمني، وتصحيح بناء الدولة على أسس سليمة لا هدمها، وما إقبال السوريين بقدر ما يستطيعون على إثبات حالات الولادة والزواج والوفاة، واستصدار الوثائق الرسمية إلا دليل على الرفض الشعبي للتنظيم، والتمسك بالدولة السورية" يخشى المواطن السوري استمرار الأمور على هذا المنوال، فالسير في هذا الطريق يعني أنّ نسبة كبيرة ستكون من دون جنسية، كما أنّ كم المشاكل وتشعبها سيزيد من صعوبة حلها.

تطرح مخاوف من إعادة إنتاج «النظام» تحت عنوان «مكافحة الإرهاب»

مبادرات الحل السياسي ومروحة واسعة من المواقف

اسطنبول- ياسر بدوي:

يعيش السوريون اليوم على إيقاع أحاديث المبادرات السياسية للحل، وتثير هذه المبادرات الكثير من الأسئلة حول الحالة التي وصلت إليها الثورة، بكل العيوب التي لحقت بها، ومن تلك الأسئلة: لماذا تفكك الجيش الحر وتفرّق، وعظم شأن الجماعات التكفيرية؟ وما هي السبل لتقوية الجيش الحر حامي الثورة، وإلحاق الهزيمة بالمتطرفين و الأسد سويا، من أجل مواكبة الحلول المطروحة وتكون ملبية لأهداف الثورة؟.

هناك مبادرة ستافان دي ميستورا (المقترح)، مبادرة روسيا (الدعوة الروسية)، المبادرة المصرية المنشورة في صحيفة الجمهورية، والاتفاق الأمريكي –الروسي المسرب من مركز الجمهورية للدراسات، ومبادرة المجلس العسكري الثوري في دمشق وريفها بقيادة خالد الحبوس، ومبادرة قوى الجبهة الجنوبية كما وردت في البيان الرابع المنشور في موقع الهيئة العامة السورية.

إن استعراض جميع المبادرات صعب ، لكن الأهم ما يطرحه السوريون، فقد طرحت القوى الثورية رؤية للحل السياسي والعسكري في سوريا(المجلس العسكري في دمشق وريفها) بعد رفض المبادرة الروسية التي اعتبرتها ساعية للبحث عن مخرج للقضية السورية في الظاهر، لكنها تأتي بالتنسيق مع النظام السوري تحت غطاء دعوة المعارضة السورية للاجتماع في موسكو.

يقوم العقيد خالد الحبوس باستطلاع الآراء حول المبادرة الرؤية للعودة إلى القوى الثورية وطرحها من جديد، ما يفتح في المجال لتجديد الحوارات حول الثورة والحل السياسي، وتضيء هذه الحوارات على سلبيات المبادرة الروسية وفخاخها، حسب ما يرى الناشطين والسياسيين، في ذات الوقت يرى آخرون أن الحل بيد موسكو لقربها من النظام ورعايتها له، ويعترضون على الطريقة التي تمت بها.

أبو المجد ناصر فنان وكاتب ، يرى أن المبادرة الروسية مرفوضة لأنها لعب على الثورة، فهي تقدم نفسها للغرب بأنها تستطيع محاربة الإرهاب عبر جمع المعارضة والنظام، ثم تذهب موسكو إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار ينهي القوى الثورية، ويجعل النظام ينخرط في محاربة الإرهاب الذي رفضته أمريكا، ويضيف ناصر، لذلك لا بد من أن تمتلك الثورة الأدوات السياسية لمواجهة هذا التحرك المعادي للثورة عبر وجود نخب سياسية قادرة على المفاوضة والحوار.

بدوره الدكتور خالد المسالمة طبيب يعيش في ألمانيا يرى ضرورة التحام النخب الثقافية والثورية مع بعضها البعض لبلورة الرؤى والمطالب وجعل الثورة في موقع الأقوى، وعدم ترك أحاديث السياسة لقليلي الموهبة والدراية، ويقول المسالمة إن ما حققه الجيش الحر من تقدم بارز في الجنوب السوري أزعج الروس والنظام، ويبحثون عن طرق للالتفاف عليه، ومن هنا لا بد أن تكتمل هذه الخطة وتعمم في جميع الأرضي السورية.

بات السوريون يدركون جيدا الأبعاد السياسية للمبادرات التي تقدم لهم ويحللون أبعادها، رغم التجييش الإعلامي الذي يمرر لهم عبر وسائل إعلام كبرى، الأستاذ تيسير النجار يرى أن خطورة مبادرة موسكو تكمن في سر اللعبة الدولية الدائرة في سورية، وقال : "المطلوب دولياً أن يكون مدخل الحل السياسي تحت ذريعة الإرهاب، وهو ما ينذر بإفراغ الثورة من مضمونها، لأنه في الوقت الذي تتمسك فيه دمشق بمقاربة الحل السياسي من مدخل الشرعية الدستورية التي ينص عليها القانون الدولي، وتعطي للنظام (الشرعي القائم بحكم الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية الأخيرة) مشروعية ممارسة السلطة بالوكالة عن الشعب السوري والتفاوض مع المعارضة في إطار داخلي من دون تدخل أجنبي، تطرح فيه الإدارة الأمريكية وحلفائها حلا سياسيا يكون متوافق عليه من قبل النظام والمعارضة، لكن بمباركة القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية، انطلاقا من بيان جنيف 1، واستنادا إلى الشرعية الثورية التي اعترف بها المجتمع الدولي وقبلت بها سورية في مؤتمر جنيف 2، حين وافقت على الجلوس مع المعارضة لمناقشة الخطوط العامة للبيان، والمتمثلة في وجوب تأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة الممثلة لجميع أطياف المجتمع السوري لمراجعة الدستور، والإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة، وفتح حوار حول القضايا الخلافية..."

ويضيف النجار عند ولوج أي عملية سياسية لا بد أن تطرح على السوريين خطة واضحة المعالم لنعرف كيف نحاور ونفاوض حسب القوانين الدولية التي رسي عليها المزاد العالمي حول الحل في سوريا.

خالد الحبوس قائد المجلس العسكري في دمشق وريفها سابقا، يرى أن ما قدمه المجلس العسكري في دمشق وريفها هو رؤية وليست مبادرة، رؤية تعبر عن سقف المطالب الشعبية الثورية التي لا يمكن قبول أي حل أو الانخراط في الحل من دونها "أما أن تذهب بعض الشخصيات وبصفة فردية سواء كان معاذ الخطيب أو غيره فهذا يضر بالحل ويضر الشعب، ونحن نستطلع جميع الآراء حول هذه الرؤية لتكون معبرة عن الشعب بحق".

رغم ما يقال عن حالات اليأس من الوضع السوري وكثرة المبادرات نقول إن هذه المبادرات تصقل الأفكار والحلول، وتهيأ الشعب والنخب للحلول التي ستؤول إليها الأوضاع، كما فتحت الآفاق أمام الحديث عن الثورة وقيمها الكبرى وتعيد الحنين إلى الثورة السلمية التي بدأ بها الشعب ثورته، وفي هذه المجال تتعدد الأفكار الناقدة للثورة فيرى أبو المجد في ظاهرة توقف الانشقاق كارثة على الثورة، ويعيد الأسباب إلى ضعف المعارضة في استيعاب المنشقين والغيرة منهم، واعتبارهم أعداء أحيانا.

ويقول أبو نضال "إن ثقافة التخوين دمرت أغلب الحراك الثوري والسياسي، وجعلت من هم في صف واحد أعداء يتقاذفون التهم والشتائم والتخوين، ما أثر على بلورة جسم سياسي وثوري يشكل قوة يحسب حسابها، فلماذا يوجد مجلس قيادة الثورة وهناك ائتلاف؟ ولماذا لا يكونوا في جسم سياسي واحد؟ وربما هذه الآفة هي من سمحت لوجود ظاهرة الإرهاب داخل الثورة".

لا شك أن المبادرات المطروحة قد أنعشت حالة الحوار على الساحة السياسية السورية، وهي ما زالت تتفاعل في أكثر من صيغة، لكن ما يخشى منه أن يسهم الخلاف في الآراء والمواقف، حول ما تطرحه هذه المبادرات، في تكريس حالة التباعد والفرقة بين أطياف المعارضة، وهو ما سيدفع عموم السوريين إلى حالة اليأس من أوضاع معارضتهم، لا سيما أن صور الفشل السابقة في التوحد وبناء التوافقات والالتزام بها ما زالت ماثلة في الأذهان.

خيارات حزب اللّه المُرَّة في الرد على إسرائيل

موسى القلاب *

تلقى حزب الله وحليفه الإيراني لطمةً اسرائيليةً عنيفةً على الرأس من الصعب نسيانها أو تجاهلها في وقتٍ قريب، لا سيما وأن الخسائر جراء هذه الضربة جاءت جسيمة نوعاً وكماً. إذْ قُتِل فيها ستة عناصر من الحزب بينهم قياديون، وستة إيرانيين بينهم ضابط برتبة كبيرة في الحرس الثوري. في حين تتضاعف مخاوف حزب الله، بعد سنوات من نشوة النصر في حرب 2006، وبعد سنة ونيف من تدخل حزب الله العسكري المباشر في منطقة القلمون السورية، وتحديداً معارك القصير ويبرود والنبك والقرى الحدودية السورية مع لبنان. لكن الأكثر تشويهاً لمصداقية حزب الله أن الخطاب الأخير للأمين العام حسن نصر الله والذي أطلقه قبل أيام معدودة من الضربة، و(توعد وهدد فيه اسرائيل) لم يجف حبره بعد، ولم تنساه الذاكرة بعد في عواصم الممانعة، بيروت وطهران ودمشق.

قبل الخوض في خيارات حزب الله المُرَّة للرد على هذه الضربة المفجعة، لا بد من القول إن الرسالة التي وجهتها اسرائيل إلى حزب الله جاءت أكبر من الحدث نفسه. وهذا يعني أن على الحزب وقادته وحسن نصرالله وإيران والنظام السوري كذلك أن يعرفوا حجمهم الطبيعي الإقليمي بدقة، خصوصاً أمام قوة عسكرية ضاربة مثل الجيش الاسرائيلي، لاسيما وأن عمق الاستخبارات وسرعة تدفق المعلومات وفورية الاستجابة والرد ودقة الإصابة، ليست متدنيةً كما هي لدى جيوش عدة في المنطقة. يتزامن ذلك مع حاجة اسرائيل لإعادة تذكير يهود أوروبا وأمريكا ببطولات جيشها، وأن مناشدة نتانياهو لهم بسرعة الهجرة إلى اسرائيل لها ما يبررها، فهي الأقدر على حماية أمنها وحدودها.

بالعودة إلى خيارات حزب الله وحلفائه، يتبين أن جميعها صعبٌ. لعلَ أهم الخيارات العسكرية المتاحة أمام حزب الله هي إما خوض حرب شاملة، أو شن حرب بهجمات محدودة لحفظ ماء الوجه، أو الاحتفاظ بحق الرد والانتظار رهناً بالزمان والمكان المناسبين.

لكن في حال تعذر أي من هذه الخيارات الباهظة التكاليف على حزب الله، قد يتوجه الحزب بدعم من استخبارات الباسدران وعملائه ، ليوجهوا ضربتهم نحو هدف أو مجموعة أهداف اسرائيلية ويهودية في الخارج ،كما جرى قبل سنوات في بلغاريا وبعض دول أمريكا اللاتينية. فالأهداف الاسرائيلية اللينة متوفرة وموجودة على الساحة العالمية، ومن السهولة بمكان اختراقها، مثل المعابد اليهودية والمراكز الثقافية، والسفارات، والقنصليات، والوفود والبعثات العسكرية والأمنية والدبلوماسية الإسرائيلية.

أما خيار الحرب الشاملة، فإن خبراء كُثر في المنطقة والعالم، يرون أنه من الصعوبة بمكان، أن يتمكن حزب الله من المقامرة في خوض حرب مع اسرائيل، في وقت يخوض فيه الجناح العسكري للحزب(المصنف أوروبياً بأنه منظمة إرهابية)، حرباً شاملةً مفتوحةً على جبهات عدة في سوريا ضد فصائل المعارضة السورية، وبينها تنظيمات جهادية إسلامية اخترقت بعض معاقل حزب الله الحصينة في لبنان. كما أن الوضع المالي واللوجستي للنظام السوري، حليف حزب الله، في حالة يُرثى لها. في حين أن الحليف الاستراتيجي(الأخ الأكبر) في طهران يتضور جوعاً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية الخانقة، ويستجدي الولايات المتحدة والمجموعة الدولية للتوقيع على الاتفاق النووي بسرعة. هذا الاتفاق الذي يراوح مكانه منذ سنوات بين الابتسامات الصفراء المصطنعة لجواد ظريف وجون كيري وكاترين اشتون. ثم جاءته صفعة انخفاض أسعار النفط قبل اكتمال الفرحة بالتوقيع على الاتفاق النووي، ما زاد مزاجه تعكيراً وانفعالاً.

أما الخيار الثاني، وهو اللجوء إلى حرب محدودة، بشن هجمات تكتيكية موضعية، أو تسيير دوريات راجلة مسلحة في بعض مناطق الحدود الإسرائيلية، فإن ذلك غير ممكنٌ الآن من الجانب اللبناني، بسبب انتشار قوات "اليونيفيل" الدولية التي سوف تمنع أي تنقل لقوات حزب الله ضمن مناطق مسؤوليتها. إذا ما تعرضت القوات الدولية لمثل هذا التحدي من جانب حزب الله، فإن قراراً دولياً سيكون ممكناً باستخدام القوة ضد قوات حزب الله، وقد يعطي اسرائيل إشارةً خضراء للتدخل السريع براً وجواً، خصوصاً مع رفع حالة التأهب والاستعداد لدى إسرائيل. كما أن انتشار الجيش اللبناني في بعض تلك المناطق، سيشعل مواجهةً داخليةً حتمية مع ميليشيات حزب الله، من خلال مناطق المسؤولية المناطة به من قبل الحكومة اللبنانية.

لكن الخيار الثالث، وهو الاحتفاظ بحق الرد المؤجل لإشعار آخر، ، فيعد استراتيجية سورية – إيرانية بامتياز، خصوصاً أمام الضربات الجوية الإسرائيلية المتكررة على المسرح السوري خلال السنوات الأخيرة، ضد شحنات أو مستودعات صواريخ وأسلحة كانت في طريقها إلى حزب الله، سواءً من ايران عبر العراق وسوريا، أو من سوريا مباشرةً إلى بيروت. لكن هذا الخيار هو الأقل تكلفةً على حزب الله من حيث الخسائر البشرية والمادية، مع أنه مكلفٌ سياسياً واجتماعياً ومعنوياً. إذْ يعني خفوت نجم حزب الله من مسرح الشرق الأوسط، وطي صفحة عنفوانه إلى فترة غير قصيرة. لذا يتوقع أن يتراجع وجود ونفوذ حزب الله في سورية، ما يعني ارتداده إلى الداخل اللبناني، فإما تقوقعه هناك، واما تحرشه بالجيش اللبناني. هذا الوضع يعني دخول حزب الله في دوامة حرب أهلية لبنانية طاحنة من جديد.

لقد مضى أكثر من نصف عام ولبنان يعيش من دون رئيس للجمهورية، وكأنه بوسعه أن يستمر كجسد بلا رأس إلى ما لا نهاية، وهذا ما يريده حزب الله، وسيكون حسن نصر الله احوج ما يكون إلى استمرار هذا الوضع الدستوري المشوه في لبنان، للتغطية على بداية ضعفه وتراجع قوة ميليشياته أمام إسرائيل، خصوصاً بعد ضربة الجولان الأخيرة.

في خضم هذه الأجواء الضبابية الملبَّدة بالغيوم، والتي تلف المنطقة برمتها، وتحجب الرؤية عن حزب الله وأمينه العام، قد يسعى حزب الله لعملية خطف جندي إسرائيلي ثم يفاوض عليه، وذلك للخروج من مأزق الخيارات الصعبة المرَّة، هذه المرَّة.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

حركة فتح في دمشق: احتفال فوق الجثث

فيكتوريوس بيان شمس

أحيت "حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح" في 16/1/2015 حفلاً بمناسبة الذكرى الخمسين لانطلاقتها جنوب العاصمة السورية دمشق، بحضور عدد من الشخصيات الحزبية والدبلوماسية عن الطرفين، الفلسطيني والسوري، بينما تصدّرت المشهد جدارية تحمل صور الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بالإضافة للرئيس الفلسطيني الحالي محمود عبّاس إلى جانب رئيس النظام السوري بشار الأسد.

ليس بعيداً عن مكان الاحتفال، يقبع آلاف الفلسطينيين في الضواحي والمخيمات الجنوبية لدمشق تحت حصار قوات النظام السوري التي لا تتورّع عن إمطارهم بكل أنواع الموت، جوعاً، وقصفاً، وتصفية في المعتقلات وأفرع المخابرات التي أنشأتها باسمهم، كـ "الضابطة الفدائية"، و"فرع فلسطين"، وباقي الأفرع التي تستقبلهم مع أشقّائهم السوريين جنباً إلى جنب تحت شعار "الداخل مقتول".

تعبّر الصورة المعلّقة في قاعة الحفل بشخصياتها الثلاث عن ارتباك التاريخ خير تعبير، فالعلاقات الفلسطينية – السورية، مرّت بمراحل شائكة، معقّدة، كانت قد تركت آثارها حتى الأمس القريب. ومن جهة أخرى، تعبّر عن مسألة لا تقلّ عمقاً، وهي الانقسام الأفقي، بين أنظمة مشوّهة وضعت كل خلافاتها جانباً وتوحّدت ضد شعوبها، وبين شعوب ارتبط مصيرها ببعضها ارتباطاً عضوياً، لا يحتاج لكثير تحليل لفجاجة وضوحه.

في الصورة جيلين من الرؤساء، ومرحلتين مختلفتين، لا تشبهان بعضهما، فحركة "فتح" ابّان حكم ياسر عرفات، ما عادت كما كانت بعد رحيله، بل لعلّ اغتياله كان لهذا السبب بالذات، أي لتغيير وجهتها، لتتحوّل من حركة تحرير بالحد الأدنى في مآلاتها الأخيرة، إلى سلطة تكريس للاحتلال بحدودها القصوى. والعلاقات بين السلطتين، السورية والفلسطينية، أيضاً ليست الآن كما كانت بالأمس، فياسر عرفات الذي وقّع "اتّفاق أوسلو" في العام 1993، حورب بعدها – مع أن الحرب عليه كانت قد بدأت قبل ذلك بكثير– من نظام حافظ الأسد الذي كان يتصرّف وكأن من حقّه وحده أن يحدّد طبيعة وشكل العلاقة مع العدو، حرباً أو سلماً. وخيار عرفات التصالحي مع العدو، يشبه في جانب منه ما يحاول العالم فعله الآن مع الشعب السوري الذي ما عاد بإمكانه دخول سورية عبر دول الجوار. هكذا أيضاً أبعد عرفات، وبالتالي المقاومة الفلسطينية بمختلف توجّهاتها عن كل خطوط التماس مع "اسرائيل" في كل "دول الطوق"، لتنشأ مقاومات محلية انحصر وجودها في لبنان تحديداً، بحيث كانت الحرب الأهلية في هذا البلد، سبباً رئيسياً في إتاحة هكذا مناخ في حرية العمل الفدائي ضد الاحتلال. لا يمكن إنكار تضحيات هذه المقاومات، لكن لا يمكن من جهة ثانية إغفال تبعيتها السياسية والأمنية، وتحوّل مّا تبقى منها في المرحلة التالية إلى أدوات قتل وتنكيل بأيدي رعاتها، كما حصل مع "حزب الله"، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامّة" على سبيل المثال لا الحصر.

دُفع ياسر عرفات للتصالح مع العدو دفعاً، ليعترف له بأحقية الوجود بدولة على الأراضي المحتلة في العام 1948. وهي خطوة، ما كان يجرؤ عليها في الوسط الفلسطيني غيره، بما هو رمز حقيقي من رموز كفاح هذا الشعب الذي دفع الكثير في سبيل استعادة أراضيه.

في المشهد الحالي، اعترف النظام السوري في تموز من العام 2011، أي بعد انطلاق الثورة الشعبية عليه بقرابة الثلاثة أشهر بدولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران 1967. في هذا الوقت، كانت "حركة المقاومة الإسلامية – حماس" تتهيّأ لترك البلاد بعد رفضها التورّط بدماء الشعب السوري. كان هذا فاصلاً تاريخياً، ينقل النظام السوري عملياً، أي سياسياً، من خيار استراتيجي إلى آخر، بينما بقي لفظياً، وأسوة بكل شعاراته السابقة، متمسّكاً بذات المواقف التي كانت بالممارسة العملية قد أفرغت تماماً من كل مضامينها.

سمح هذا الفاصل في التحوّل التاريخي، وبحسب ما كتب سامي كليب في جريدة "الأخبار" اللبنانية في آذار من العام 2014 للرئيس الفلسطيني محمود عبّاس الغارق بمشاكله الداخلية، وذو العلاقة الجيّدة مع "اسرائيل" والغرب من ورائها، أن يلعب دور الوساطة بين النظام، وبعض أطراف "المعارضة" مثل "هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديموقراطي"، حيث التقى بهيثم منّاع أحد أبرز رموزها في الخارج، وهي الوساطة التي سرعان ما تناساها الإعلام وعتّم عليها.

ليس غريباً والحال هذه، أن تحتفل "حركة فتح" التي يرأسها محمود عباس في دمشق بحضور ممثلين عن النظام، فالسلطتان تتقاسمان الكثير من المشتركات:

– اعتراف بـ "اسرائيل" على أراضي 1948.

– صراع بقاء، ولو على جثث الشعبين السوري والفلسطيني.

– فقدان السيطرة على الأراضي التي يحكمانها، وتقلّص مساحاتها باستمرار.

– رعاية خارجية تعزّز أسباب استمرارهما.

– فساد مستفحل في بنيتيهما ما عاد بالإمكان إخفاؤه.

– أجهزة أمن، هي في الواقع، المؤسّسة الوحيدة التي تعمل، وباقي المؤسّسات للتمويه على ممارساتها.

– سلطة تحارب شعبها بوضوح لتركيعه، والأخرى تتآمر مع أعدائه في حصاره والحرب عليه بين حين وآخر، سواء في فلسطين، أو في سوريا.

بعد كل هذا، ما الذي بقي من "حركة فتح"؟ ماذا لو انهارت هذه الحركة، خاصة وأن الصراعات بالفعل تعتمل في داخلها بين أجنحة متعدّدة متضاربة؟ ألا تُثبت الإجابة على هذه التساؤلات، أن انهيار "الحركة" بشكلها الحالي، يعني انهياراً لشركاء "اسرائيل"، وبالتالي انهياراً لمسار كامل، قد يؤسّس في أحد احتمالاته القوية لمرحلة جديدة من الصراع مع "اسرائيل"، يقتلع نهج التسوية التفاوضي السابق من جذوره؟

ثم إذا كان النظام السوري قد قبل بدور للسلطة الفلسطينية في الأزمة السورية، ما الذي يمنعه من قبول دور تلعبه للتنسيق بينه وبين "اسرائيل"؟.

لم يكن ذلك الاحتفال الذي أقيم في العيد الخمسين لـ "حركة فتح" على مقربة من الجحيم الذي تحترق فيه جثث الشعبين السوري والفلسطيني، سوى احتفال بنهاية تاريخ طويل، دُفن في ذات المكان، ليُعلن عن تاريخ آخر لا يقل سوءاً عن واقع جديد، عمل النظام السوري منذ بدايته على إقناع ضحاياه، أنّه يقتلهم من أجل مصلحتهم، واستعادة أراضيهم.

المؤلفة قلوبهم.. امتيازات مستمرة

حكم عاقل

فُرضت الزكاة على المسلمين، وكانت نوعا من التكافل أو التضامن الاجتماعي لسد حاجات الفقراء والمعوزين وغير القادرين على تحصيل قوت يومهم، وكانت جزءا هاما من الاقتصاد الإسلامي. وقد نصت الآية القرآنية على: ((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)))التوبة/60)، لكن تستوقفنا هنا أحد تلك المصارف الثمانية لأموال الزكاة، وهم الفئة المسماة "المؤلفة قلوبهم".

يشمل مصطلح المؤلفة قلوبهم من جهة، أولئك الذين دخلوا في الإسلام، ولما يرسخ الإسلام في قلوبهم بعد، وهؤلاء كان لهم شأن بين قومهم ومركز اجتماعي يمكن للإسلام أن يستفيد منه وتوظيفه، ومن جهة أخرى يشمل طائفة من غير المسلمين الذين يخشى بأسهم فأريد بمنحهم حصة من مال الزكاة دفع ضررهم واتقاء شرهم. وتذكر كتب التراث الإسلامي أن النبي قد أعطى المؤلفة قلوبهم أموالاً من غنائم غزوة حنين، وقد أدى ذلك إلى استمالة قبائل بأكملها إلى الإسلام.

في مرحلة كان فيها الإسلام ابن لبون، أدرك النبي أن المحفزات المعنوية وحدها لا تكفي، وأن الاشتراك في المجد الموعود لا يمكن الاعتماد عليه وحده كإغراء للعرب بالإسلام، فكان المال وسيلة هامة في ذاك المجتمع القبلي لاستمالة القلوب واجتذابها إلى حضن الإسلام. فها هو صفوان بن أمية، أحد المؤلفة قلوبهم و الذي لم يكن من الممكن استمالة قلبه إلا بعطاء وراء عطاء، يعبر أبلغ تعبير عن هذا الواقع حين قال: ((والله ، لقد أعطاني رسول الله ما أعطاني وإنه لأبغض الناس إلي، فما برح يعطيني حتى إنه لأحب الناس إلي)).

لقد ارتبطت الدعوة إلى الاسلام بالعطاء والسخاء به، فيروى عن أنس بن مالك أنه قال: ((ما سؤل النبي على الإسلام شيئا إلا أعطاه إياه، فجاء رجل فسأله، فأمر له بغنم بين جبلين، فرجع إلى قومه فقال: يا قوم، أسلموا فإن محمدا يعطي عطية لا يخشى الفاقة)). وبعد انتصار المسلمين على هوازن، أعطى الرسول بعض رؤساء القبائل مائة بعير، ومن هؤلاء أبي سفيان بن حرب وابنه معاوية، وحكيم بن حزام والحارث بن كلدة والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو والأقرع بن حابس وصفوان بن أمية وغيرهم. كما أعطى دون المائة رجالا من قريش، كعدي بن قيس وابن عمرو وسعيد بن يربوع. وقد عقّب ابن قتيبة على بعض تلك الأسماء المذكورة من المؤلفة قلوبهم بعبارة:" ثم حسن إسلامه" وترك آخرين دون تعقيب. ولا يخبرنا ابن قتيبة بمعيار حسن الإسلام الذي نعت به البعض. ولما عاتب العباس بن مرداس النبي ببعض أبيات من الشعر لأنه لم يجزل له العطاء قال النبي لأصحابه: ((اذهبوا، فاقطعوا عني لسانه))، فأعطوه حتى رضي.

كانت الغالبية التي اعتنقت الإسلام واستجابوا للدعوة الجديدة هم من الفقراء والمعدمين والمستضعفين الباحثين عن الخلاص، ومن العبيد والإماء الباحثين عن الحرية. وبالمقابل كان معظم من يراد تأليف قلوبهم حول الإسلام من أشراف الناس ورؤسائهم. وكثيرا ما كان العطاء للمؤلفة قلوبهم على حساب أولئك المسلمين المخلصين والأكثر حاجة. فحين قيل للنبي ((يا رسول الله، أعطيت عيينة بن حصن والأقرع بن حابس، وتركت جعيل بن سراقة الضمري؟ فقال الرسول: أما والذي نفس محمد بيده، لجعيل بن سراقة خير من طلاع الأرض كلها مثل عيينة بن حصن والأقرع بن حابس، ولكني تألفتهما ليسلما، ووكلت جعيل بن سراقة إلى إسلامه)).

استمر عطاء المؤلفة قلوبهم حتى وفاة الرسول، وفي خلافة أبي بكر جاء عيينة بن حصن والاقرع بن حابس إلى الخليفة أبي بكر وطلبا منه أرضا قائلين: ((إن عندنا أرضا سبخة ليس فيها كلأ ولا منفعة فإن رأيت أن تعطيها لنا، فكتب لهم كتابا بذلك – وليس في القوم عمر– فانطلقا اليه ليشهد لهما، فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من أيديهما وتفل فيه فمحاه، وقال لهما: إن رسول الله أغنى الإسلام وأعزه اليوم، فاذهبا فاجهدا جهدكما كما سائر المسلمين، فالحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)) فما كان منهما إلا أن ((تذمرا وقالا له مقالة سيئة، ثم ذهبا إلى أبي بكر وهما يتذمران. فقالا : والله ما ندرى أأنت الخليفة أم عمر؟ فقال : بل هو، وجاء عمر حتى وقف على أبي بكر وهو مغضب. فقال: أخبرني عن هذه الأرض التي أقطعتها هذين أهي لك خاصة أم بين المسلمين؟ فقال: بل بين المسلمين. فقال: ما حملك على أن تخص بها هذين؟ قال : استشرت الذين حولي. فقال: أو كل المسلمين وسعتهم مشورة ورضى؟ فقال أبو بكر فقد كنت قلت لك أنك أقوى على هذا الأمر منى لكنك غلبتني)). لقد رأى عمر أنه لم يعد هناك حاجة لاستمالة هؤلاء بعد أن أصبح الإسلام عزيزا قويا، لاسيما بعد إخضاع شبه الجزيرة العربية إبان حروب الردة التي أصر أبو بكر على خوضها، حين امتنعت بعض القبائل عن دفع الزكاة، بحجة أنها تعطى للرسول، ولا تعطى لغيره بعد وفاته.

إن سهم المؤلفة قلوبهم، يسلط الضوء على تلك البراغماتية التي تحلت بها الدعوة الإسلامية، مع العلم أن هؤلاء المؤلفة قلوبهم سواء كانوا ممن حسن إسلامه أم لا، حسب تعبير ابن قتيبة، أصبحوهم قادة الدولة الإسلامية منذ العصر الأموي، والذين استعادوا امتيازاتهم ربما منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان، والشخص المتنفذ في ظل حكمه مروان بن الحكم. وستدفع الدولة الإسلامية اللاحقة وطبقاتها المعدمة ثمنا باهظا لاستئثار هؤلاء بالثروة وامتيازات السلطة.

لوحة للخطاط التركي داود بكتاش

جدل الثنائيات في الفكر العربي المعاصر

د. حبيب حداد

عرف الفكر العربي منذ بدايات مرحلة الإحياء واليقظة القومية أواخر القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر إشكالات عديدة لم يستطع تجاوزها والتعامل معها بالكيفية التي تكفل لهذا الفكر قدرته المستمرة في البناء المعرفي، وقابليته على التطور والتجدد والمثاقفة الإيجابية الفاعلة مع مسيرة الفكر الإنساني. ولقد تحولت تلك الإشكاليات التي يمكن وصفها بصراع أو جدل الثنائيات في الفكر العربي المعاصر إلى عوائق كابحة ومجهضة لمختلف المحاولات والمشارع النهضوية في معظم المجتمعات العربية، ذلك لأنها كانت وما تزال تعتبر عاملا رئيسيا وراء فشل وإخفاق حركات الاصلاح والأحزاب والقوى السياسية الوطنية والنخب الثقافية والفكرية في أن تضطلع بالدور المطلوب منها. ويكفي للتدليل على مدى الهوة الشاسعة المقارنة بين ما نادت به تلك المشاريع النهضوية قبل أكثر من نصف قرن، أي بعد خروج البلدان العربية من السيطرة الاستعمارية المباشرة، وبين واقع مجتمعاتنا العربية اليوم . كما لا بد من الاعتراف بحقيقة لا يجادل فيها اثنان، حقيقة أكدتها انتفاضات الربيع العربي، ألا وهي قصور العامل الذاتي في تلك الانتفاضات، ونعني بذلك أساسا قصور وتخلف الحركات والنخب السياسية التي طرحت نفسها قيادات لتلك الانتفاضات. فقد برهنت الأحداث والتطورات على ماهية هذا الواقع الذي تجلى سواء على صعيد الرؤية الاستراتيجية في إدراك طبيعة التحديات والسياسات والمصالح الدولية أم على صعيد الفعل والممارسة، وانتهاج الأساليب الصحيحة لمواجهة تلك التحديات، وإنجاز المهمات المرحلية على طريق تحقيق الأهداف الأساسية لتلك الانتفاضات.

إن استعراض مسيرة تطور الفكر العربي التاريخية ومحاولاته المتقطعة لاكتساب مقومات العقلانية والقدرة على استجلاء أسرار الكون ومعرفة القوانين والأسباب الكلية المفسرة للظواهر الاجتماعية والطبيعية، تضعنا أمام مراحل ومحطات نوعية لهذه المسيرة التي تراوحت بين المد والجزر والصعود والتراجع.

لا شك أن المعتزلة كانت أول الفرق التي مثلت محاولة جادة لوضع حد لهيمنة الفكر الغيبي في تقرير مصير الإنسان والجماعة، وتأكيد حقه في حرية الاختيار والمسؤولية المترتبة على أعماله، والتي عملت على تحريك ركود الفكر والثقافة من خلال مواقفها في تأويل النصوص المقدسة وفق تغير الأحوال والأزمان، وذلك انطلاقا من الموضوعة التي نادت بها والقائلة بخلق القرآن.

غير أن مصير تلك المحاولة التي لم تدم أكثر من عقدين من الزمن، كان الإخفاق كما هو معلوم بعد النكبة التي حلت بالمعتزلة على يد المتوكل، وإعادة الفكر الأصولي المتزمت ليكون هو الفقه الرسمي للدولة. تعاقبت بعد ذلك محاولات تطوير الفكر والثقافة في مختلف ديار الحضارة العربية الإسلامية التي عرفت مثل غيرها من حضارات العصور الوسطى صراعا دائما بين الفكر الغيبي والفكر المثالي من جهة، وبين الفكر العلمي من جهة ثانية، والذي اتخذ في حالات أخرى مظهر الصراع بين الدين والفلسفة، ومن ثم بين الدين والعلم، أو كما يعبر عن ذلك غالبا بالصراع بين العقل والنقل. هكذا وحتى مطالع عصر النهضة في نهاية القرن التاسع عشر، وجد الفكر العربي نفسه أمام تركة ثقيلة تشده إلى واقع وحياة عصور سالفة، وأمام تحدٍ وجودي مصيري في مواجهة الصدمة الحضارية لأوروبا الصاعدة التي أضحت تقود الحضارة الإنسانية، ولكن من منطلق المركزية الأوربية التي شرعت لها أن تتعامل مع شعوب العالم الأخرى بوصفها مجتمعات متخلفة وقاصرة عن إدارة شؤونها، وأنه لا بد من فرض الانتداب والوصاية عليها من قبل الدول الأوربية حتى يمكن لها أن تتجاوز فواتها وتأخرها وتنتقل إلى مستوى العصر؟؟

وفي المشرق، في الدولة العباسية والممالك والولايات التي كانت تتبع لها اسميا، كان للفلسفة العربية والثقافة العربية بصورة عامة دور كبير في محاولات تطوير وعقلنة الفكر العربي، ولا يفوتنا هنا إغفال دور المناطقة وعلماء الكلام، كما لا بد هنا من ذكر تلك المراحل التي تميزت بتوفر المناخ الملائم لتنشيط الاجتهاد في شرح وتوضيح النصوص الدينية، والتي كانت الأولوية فيها لمذهب أهل الرأي من بين المذاهب الفقهية الأربعة . أما في المغرب، أي في الأندلس، فقد شهدت الحضارة العربية هناك تطورا نوعيا غير مسبوق، وخاصة في مضمار الثقافة والفلسفة، حيث أصبحت قرطبة عاصمة الثقافة العالمية، وكانت السمة المميزة لفلاسفة وفقهاء الأندلس من ابن باجه إلى ابن الطفيل إلى ابن رشد وحتى ابن ميمون وابن حزم والشاطبي أن عطاءهم جميعا كان يكمل بعضه بعضا من حيث تعميق وتعزيز عناصر العقلانية في الفكر العربي، وذلك بخلاف ما تميزت به ثقافة المشرق من تباينات وتناقضات جوهرية في المنهج والنتائج .

إذا ما حاولنا أن نتوقف الآن عند أبرز المنعطفات والمحطات التي عرفها الفكر العربي بصورة عامة، والتي تفاوتت من حيث مستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، منذ بدايات عصر النهضة وحتى الوقت الراهن، وتحديد خطورة التأثير السلبي الذي تركه تناقض وصراع الثنائيات في تعثر العملية التحررية والفشل في صنع المستقبل المنشود للشعوب العربية، فإن سؤالاً مهماً يجب رصده عند رواد مرحلة التنوير والإحياء القومي الأوائل، وهو: لماذا تخلفنا وتقدم الآخرون؟. كان على الفكر العربي أن يدخل في عملية مراجعة شاملة نقدية للتراث، وخصوصاً في مجال الثقافة ومنظومة القيم والتقاليد، وأن يحقق نقلة نوعية يتجاوز فيها أغلال الماضي وقيوده ويكون مرجعية لوعي سليم، مؤهل لقيادة مسيرة التقدم واستشراف آفاق المستقبل . هذه النقلة النوعية التي لم تتحقق من وجهة نظرنا حتى الآن، كانت وماتزال تتطلب توفر ثلاثة عناصر: أولها استخلاص واستيعاب إيجابيات هذا التراث والعمل في الوقت نفسه على تجاوزه، وثانيها التشخيص الصحيح للواقع الملموس والتحديات والمشكلات التي تواجه تقدمه للحاق بركاب العصر، وثالثها التفاعل الدائم أخذا وعطاء مع مسيرة الفكر الإنساني في كافة الميادين.

منذ بدايات عصر النهضة وحتى اليوم ظل الفكر العربي أسير صراع الثنائيات التي شلت قدرته على البناء والتجدد والإبداع، واستكمال عملية التحرر والاستقلال التام، لأنها كانت في صميم الأعطاب الذاتية لحركة التحرر الوطنية العربية التي لم تنجح حتى الآن في بناء دول مدنية حديثة، كما لم تنجح في احباط المشروع الصهيوني الذي يستهدف الأمة العربية كلها. ونحن هنا إذ نقصر حديثنا على العوامل الذاتية في عملية تحرر أوطاننا فلا يعني ذلك إطلاقا تناسي دور الدول الاستعمارية أو التخفيف من شان هذا الدور الأساس تجاه واقع التجزئة والتخلف والتبعية الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية.

وعلى امتداد القرن الماضي وحتى اليوم أي حتى انطلاقة ثورات الربيع العربي، ما يزال الفكر السياسي العربي يعيش حالة تناقض وصراع عبثي بين تلك الثنائيات، واستمرار ظاهرة التناقض والصراع هذه تدل على أن الفكر العربي في مساره العام، وفي بنائه الذاتي، لم يصبح بعد فكرا علميا جدليا وقادرا على عملية التراكم والبناء المعرفي، وظل الوعي الذي ينتجه هذا الفكر وعيا وقتيا تحركه ردود الفعل أمام أي حدث طارئ أو مواجهة مستجدة، شأنه في ذلك شأن الوعاء المثقوب ، فهو لا يراكم حصائل المعرفة المستخلصة من الممارسة، بل يبدأ من جديد إذا ما تعرّض لأحداث ومواجهات مماثلة.

ولنعرض هنا وبإيجاز بعض الموضوعات الهامة لنماذج إشكاليات صراع الثنائيات التي أنهكت مسار مختلف فصائل حركة التحرر العربية وهدرت طاقات وتضحيات أجيال متعاقبة، تلك الموضوعات التي تعتبر من وجهة نظرنا السبب الأول في الأزمة التي تعيشها ثورات الربيع العربي والتي تهدد بإجهاضها وفشلها وفي مقدمتها: عدم التوافق الواضح على مفهوم الدولة المدنية والدولة الدينية، وعدم التوافق على مفهوم الأصالة والمعاصرة وبالتالي الموقف من التراث، وعدم وجود فهم موحد، وليس موقفاً موحداً، من العلمانية، وبالتالي طبيعة الصلة بين الديمقراطية والعلمانية، الخلط غير الواعي أو المتعمد بين مفاهيم السلطة والنظام والدولة.. وغيرها.

حوار الثقافات .. إلى أين ؟

■ د. عبدالله تركماني *

لاشك أنّ حوار الثقافات هو مشروع حياة البشرية ومستقبلها، والمنهج الذي يدفع الشعوب إلى أن تتعاطى مع بعضها بالأسلوب الإنساني الرفيع، القائم على أساس التعارف لا الخصام. والحال أنّ مختلف المنظومات الثقافية العالمية، بما فيها جميع الأديان، تتحسس الحاجة الموضوعية إلى صياغة وتقنين مقتضيات الكونية، حتى ولو اختلفت، جزئياً، في ضبط معايير ومحددات هذه الكونية. بيد أنّ الاعتراض لا يصل إلى قاعدتها القِيَمِيّة من: تفعيل لحقوق الإنسان، وضمان للحريات العامة، وتكريس لأخلاقيات التسامح، والدفاع عن مبادئ السلم والتضامن الإنساني. ولا شك أيضاً أنّ الحوار الثقافي بين الدول والشعوب هو بديل عن وسائل العنف والتطرف، فليس هناك من وجه مقارنة بين حوار السلاح وحوار العقول.

إنّ ما نشهده الآن على الساحة الدولية من ظلم وعدوان وإرهاب وفقر وبطالة يشكل حافزاً كبيراً للتأكيد على أهمية حوار الثقافات الفعّال، القائم على احترام خصوصية الآخر والعمل على تنمية ما هو مشترك إنسانياً، لتتمكن الأسرة الدولية من الوصول إلى بناء عالم تسيره الرغبة الإنسانية الشاملة في التقدم والتنمية الشاملة. وبذلك ينتقل الحوار من كونه طموحاً إلى كونه فرصة تاريخية، ومشروعاً إنسانياً وثقافياً، يستحق أن يعمل الجميع لأجله.

ولكنّ حوار الثقافات، على الرغم من ضرورته وأهميته، لا يكفي من أجل تحقيق التقدم البشري، إذا بقيت الدول الكبرى تمارس سياسات استعمارية توسعية على حساب شعوب عالم الجنوب، وتستمر في محاولاتها تجاهل الشرعية الدولية، وأيضاً تطبيق سياسات الكيل بمعيارين.

وعليه فإنّ ثمة مجموعة تحديات تواجه عملية حوار الثقافات: أولها، كيفية الانتقال بحوار الثقافات من مجرد موضوع للمناقشة إلى واقع يلبي احتياجات وتطلعات الشعوب والمجتمعات كافة إلى التقدم والتنمية الشاملة، ما يعني ضرورة العمل على مواجهة نزعات العنف والتطرف ودعاوى الانغلاق والتحريض العنصري، من خلال سياسات وآليات عمل وبرامج تنفيذ، تحفّز نشطاء الرأي العام على المشاركة في هذا الحوار والإيمان بجدواه. وثانيها، الحاجة إلى النظر في إنشاء آلية للإنذار المبكر، لتفادي الأزمات التي قد تدعو إلى صدام الثقافات. وثالثها، احترام ثقافات وأديان الغير وعدم التحريض عليها، وتصويب الانطباعات المسبقة ونزعات التعميم والأفكار النمطية، والتفكير في إصدار ميثاق شرف إعلامي، يوفق بين ضرورات حرية التعبير والرأي وبين مقتضيات احترام الأديان والثقافات. ورابعها، تفنيد مقولة إنّ الأديان هي سبب رئيسي للصراع، إذ من المؤكد أنّ الحروب تقوم بسبب صراع المصالح وليس صراع العقائد.

وفي الواقع، فإنّ الحوار لا يقوم بين الأديان، ولكنه يقوم بين ذوي الأديان، ويكون حول قضايا العيش المشترك وشؤون الحياة، ونظم المجتمع، وعلاقات التعامل والسلوك بين شعوب العالم ودوله. وفي كل الأحوال، يتم استحضار الدين كتجربة روحية، وكقيم عليا مجردة، وكواقع حي متحرك على الأرض، وكممارسة من أتباعه. وبقدر ما يكون الحوار أداة لبناء الثقة والمودة، واحترام حدود المغايرة والاختلاف بين الأديان، وقواعد العيش المشترك والعمل الإنساني، ومتطلبات المواطنة المتكافئة، بقدر ما هو التزام بمبدأ العدل والإنصاف، وتأكيد قيم الانتصار للمظلوم والمضطهَد، بغض النظر عن دينه، وبغض النظر عمن يُمارَس عليهم الظلم والاضطهاد.

وفي هذا السياق، تندرج مبادرات حوار الأديان وثقافة السلام، وهي مبادرات جريئة ورِيادية، في ظروفها ومكانها وزمانها وأبعادها، كونها تحاول استثمار القوة الروحية للأديان، باعتبارها أحد مكوّنات ثقافة الأمم، في استشراف خيارات أفضل للمستقبل، وتطوير حلول واقعية لمشكلات الإنسان في هذا العصر العولمي القلق، وتوسيع دائرة الحوار.

ومن هنا تأتي أهمية ما شهدته الأمم المتحدة من ترسيخ قيم التعاون والتسامح والعدالة والسلام، خاصة أنّ بيان مؤتمر «ثقافة السلام» قد أكد على الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستذكر تعهد جميع الدول بموجب الميثاق تشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك حريات الاعتقاد والتعبير، دون التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

إنّ التقوقع الثقافي لم ينفع أهله في القرون الماضية، ولن ينفعهم في المستقبل، فالتجدد صفة تحفظ حيوية الثقافة، والانفتاح على العالم والآخر من سماتها المميزة.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي